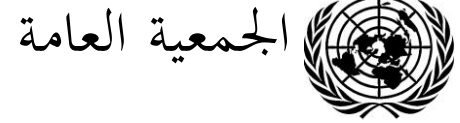


Distr.: General  
12 July 2016  
Arabic  
Original: Arabic/English/Spanish



الدورة الحادية والسبعون  
البند ٩٧ (أ أ) من القائمة الأولية\*  
نزع السلاح العام الكامل

تدابير بناء الثقة في السياق الإقليمي ودون الإقليمي  
تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة

٢	.....	أولا - مقدمة
٢	.....	ثانيا - الردود الواردة من الدول الأعضاء
٢	.....	ألبانيا
٤	.....	كوبا
٦	.....	كازاخستان
٧	.....	البرتغال
٨	.....	المملكة العربية السعودية
١٠	.....	إسبانيا
١١	.....	أوكرانيا

\* A/71/50



الرجاء إعادة استعمال الورق

040816 280716 16-11945 (A)



## أولا - مقدمة

١ - أكدت الجمعية العامة مجدداً، في قرارها ٤٢/٧٠، الطرق والوسائل بشأن تدابير بناء الثقة والأمن التي وردت في تقرير هيئة نزع السلاح المتعلق بدورها المعقودة في عام ١٩٩٣، وأهابت بالدول الأعضاء اتباع تلك الطرق والوسائل عن طريق التشاور والحوار المستمرين، وفي الوقت نفسه، تجنب الأعمال التي قد تعرقل ذلك الحوار أو تُضعفه. وعلاوة على ذلك، حثت الجمعية العامة الدول على الامتثال امتثالا صارما لجميع الاتفاقات الثنائية والإقليمية والدولية التي هي أطراف فيها، بما في ذلك اتفاقات تحديد الأسلحة ونزع السلاح. وشددت على ضرورة أن يكون الهدف من تدابير بناء الثقة هو المساعدة على تعزيز السلام والأمن الدوليين بصورة تتسق مع مبدأ الأمن غير المنقوص بأدى مستوى من التسلح، وشجعت على تعزيز تدابير بناء الثقة الثنائية والإقليمية، بموافقة الأطراف المعنية ومشاركتها، من أجل تجنب نشوب النزاعات ومنع اندلاع الأعمال العدائية بشكل غير مقصود أو عرضي. وطلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا إليها في دورتها الحادية والسبعين يتضمن آراء الدول الأعضاء بشأن تدابير بناء الثقة في السياق الإقليمي ودون الإقليمي. وهذا التقرير مقدم استجابةً لذلك الطلب.

٢ - وقد أرسلت مذكرة شفوية في ٩ شباط/فبراير ٢٠١٦ إلى جميع الدول الأعضاء لالتماس آرائها. وحتى الآن، جرى تلقي ردود من حكومات ألبانيا، وكوبا، وكازاخستان، والبرتغال، والمملكة العربية السعودية، وإسبانيا، وأوكرانيا. وهي ترد في الفرع الثاني أدناه. وستصدر الردود الإضافية في شكل إضافات لهذا التقرير.

## ثانيا - الردود الواردة من الدول الأعضاء

## ألبانيا

[الأصل: بالإنكليزية]

[١١ حزيران/يونيه ٢٠١٦]

تعمل جمهورية ألبانيا باستمرار على تنفيذ جميع التزاماتها الدولية تنفيذاً فعالاً، بما في ذلك الأحكام الواردة في المعاهدات والاتفاقيات الدولية. وتقدم القوات المسلحة الألبانية دعمها إلى الحكومة الألبانية في إطار المفاوضات الدولية لتحديد الأسلحة، وتعمل على تنفيذ المعاهدات والاتفاقات الدولية التي تكون ألبانيا طرفاً فيها.

وفيما يتعلق بعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل ونزع السلاح، واصلت ألبانيا مواصلة مواقفها مع مواقف الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، في إطار أنشطة المنظمات الدولية التي تعالج هذه المسائل. ولا تزال السلطات الألبانية على التزامها بمواصلة تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

وتتطلع سلطة مراقبة الصادرات التابعة للدولة الألبانية بمسؤولية إدارة مراقبة عمليات النقل الدولي للسلع ذات الاستخدام المزدوج والأصناف العسكرية. وألبانيا لا تقوم بإنتاج أو تخزين أو نقل الأسلحة النووية أو البيولوجية أو الكيميائية أو الأجهزة المماثلة.

وفي إطار اتفاقات من قبيل الخطة الإقليمية لتنفيذ مكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وبرنامج عمل الأمم المتحدة بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ووثائق منظمة الأمن والتعاون في أوروبا المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومخزونات الذخيرة، تعهدت ألبانيا بالتزامات هامة لإجراء مراقبة نقل الأسلحة على الصعيد الدولي بطريقة مسؤولة.

وتقدم ألبانيا تقاريرها بانتظام وفقا لالتزاماتها كدولة طرف في اتفاقيات الأمم المتحدة المتعلقة بمسائل نزع السلاح، وكذلك وفقا لالتزاماتها المتعلقة بتدابير بناء الثقة والأمن المتفق عليها باعتبارها عضوا في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

وتقدم ألبانيا سنويا تقارير بشأن مخزونها العسكرية ومشترياتها الوطنية المتعلقة بالفئات التالية: الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وواردات وصادرات وكميات الأسلحة الصغيرة التي تم تحديدها باعتبارها فائضة و/أو التي جرى ضبطها وتدميرها على أراضيها خلال السنة التقويمية السابقة.

وتشكل المعاهدات والاتفاقات والوثائق المتعلقة بتحديد الأسلحة ونزع السلاح وتدابير بناء الثقة والأمن ركيزة أساسية من هيكل الأمن الحالي في أوروبا. وتكفل ألبانيا، من جانبها، التقيد التام بالأحكام الواردة فيها وتنفيذ الالتزامات القائمة بروح من الشفافية والتعاون، باعتبار ذلك إسهاما ملموسا في نظام أمن أوروبا التعاوني وغير القابل للتجزئة. ويجري ذلك بالتعاون الوثيق من جانب هيكل الدولة المختصة، ولا سيما وزارة الخارجية ووزارة الدفاع.

وتستند سياسة ألبانيا في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح إلى مبدأ الأمن غير المنقوص بأدى مستوى ممكن من التسليح. وتعمل جمهورية ألبانيا باستمرار على تنفيذ جميع التزاماتها الدولية تنفيذا فعالا، بما في ذلك الأحكام الواردة في المعاهدات والاتفاقيات الدولية.

وتمثل جمهورية ألبانيا تماما لالتزامات وروح مدونة قواعد السلوك المتعلقة بالجوانب السياسية والعسكرية للأمن. وتمثل هذه الوثيقة الفريدة وثيقة تاريخية في إدارة قطاع الأمن من خلال إلزام الدول المشاركة بتوفير الرقابة الديمقراطية على قواتها المسلحة والداخلية وشبه العسكرية وقوات والاستخبارات وقوات الشرطة. وتتضمن مدونة قواعد السلوك أيضا المبادئ الرئيسية بشأن العلاقات بين الدول الملزمة بكفالة أن تبقى قواتها المسلحة محايدة سياسيا، وبضمان احترام حقوق الإنسان لأفراد الأمن. ووفقا لهذه الوثيقة، تقدم ألبانيا سنويا تقارير بشأن الممارسات الوطنية، مما يساعد على بناء الثقة والأمن في منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

وتسهم وثيقة فيينا لعام ٢٠١١ في تعزيز عدد من تدابير بناء الثقة والأمن من خلال تبادل المعلومات العسكرية سنويا، وهو ما يتطلب تبادل المعلومات المفصلة عن الأسلحة التقليدية/المعدات والأفراد العسكريين. وبالإضافة إلى ذلك، تنص تدابير التخطيط الدفاعي على أن تعمل الدول الأعضاء من أجل تحسين الشفافية فيما يتعلق بقوام قواتها المسلحة وبنيتها وتدريبها ومعداتها.

وعلاوة على ذلك، نفذت جمهورية ألبانيا حتى الآن جميع الالتزامات القانونية الناشئة عن الاتفاقيات المتعلقة بالأسلحة الكيميائية، والذخائر العنقودية، وحظر الألغام المضادة للأفراد. وفيما يتعلق باتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية، وتدمير تلك الأسلحة، نفذت ألبانيا جميع الالتزامات الواجب تنفيذها.

وتتبادل ألبانيا جميع البيانات المتعلقة بكافة اتفاقات تحديد الأسلحة مع أعضاء منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بما في ذلك أحكام الفصل التاسع من وثيقة فيينا (الامتثال والتحقق) التي تتعلق بعمليات التفتيش وزيارات التقييم، مما يدل على حسن نوايا التعاون وتحقيق الشفافية والانفتاح بين بلدان المنطقة والمنطقة دون الإقليمية.

كوبا

[الأصل: بالإسبانية]

[٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١٥]

تؤيد كوبا المبادئ التوجيهية لتدابير بناء الثقة التي اعتمدها هيئة نزع السلاح التابعة للجمعية العامة بتوافق الآراء في عام ١٩٨٨. وتنص المبادئ التوجيهية، في جملة أمور، على أن بناء الثقة هو "عملية تتم خطوة بخطوة، وتقوم على اعتماد جميع التدابير الملموسة

والفعالة التي تستتبع التزامات سياسية وتنسم بقدر كبير من الأهمية على الصعيد العسكري، وتهدف إلى المضي قدما نحو توطيد الثقة والأمن من أجل تخفيف حدة التوتر والمساعدة على تحديد الأسلحة ونزع السلاح“.

ويتعين تصميم تدابير بناء الثقة على نحو يعزز التفاهم والشفافية والتعاون بين الدول. وإذا استُخدمت تلك التدابير على الوجه الصحيح، يمكن لها أن تساعد في الحفاظ على السلام والأمن الدوليين، ولذا لا بد من توسيع نطاقها وتعزيزها. ومن شأن تنفيذ تدابير بناء الثقة على الوجه الصحيح أن يساعد على تجنب نشوب النزاعات المسلحة، ومنع اندلاع الأعمال العدائية بشكل غير مقصود أو عرضي، والإسهام في تحقيق الاستقرار الإقليمي.

ويجب الاضطلاع بعملية بناء الثقة مع الامتثال التام لمبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة، وبموافقة الأطراف المعنية ومشاركتها. ويشكل الامتثال لقواعد ومبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية، واحترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، عناصر لا غنى عنها لبناء الثقة بطريقة فعالة.

ومن ناحية أخرى، فإن انتهاك أحكام القانون الدولي، والتهديد المستمر باستعمال القوة أو استعمالها كإجراء قسري أو كوسيلة لتسوية النزاعات، والتدخل في الشؤون الداخلية للدول، كلها إجراءات من شأنها أن تُضعف الثقة وأن ترسي سابقة سلبية بالنسبة لتنفيذ تدابير بناء الثقة. كما يمكن أن تؤدي أوجه التفاوت على الصعيدين الاقتصادي والعسكري بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية إلى التقليل من الثقة اللازمة لضمان فعالية هذه التدابير.

ونظرا إلى أن تدابير بناء الثقة تكتسي طابعا طوعيا، فإنه لا يمكن أن تُفرض فرضا. ولكي تكون تدابير فعالة حقا، يجب أن تأخذ في الحسبان الظروف الخاصة بكل بلد أو منطقة أو منطقة دون إقليمية.

وقد أسهمت بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في تهيئة أجواء مواتية لوضع تدابير بناء الثقة في المنطقة، وأسهمت هذه البلدان أيضا، إلى جانب جهات فاعلة من خارج المنطقة، في إعلان المنطقة منطقة سلام، وذلك في إطار مؤتمر القمة الثاني لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الذي عُقد في هافانا، كوبا. ويعكس هذا الإعلان التزام المنطقة بمنع اندلاع الحروب وتسوية النزاعات الإقليمية بالوسائل السلمية.

## كازاخستان

[الأصل: بالإنكليزية]

[٣١ أيار/مايو ٢٠١٦]

كازاخستان ملتزمة تماما بتعزيز تدابير بناء الثقة في السياق الإقليمي ودون الإقليمي. وتلتزم كازاخستان بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤). وهي استضافت اثنتين من حلقات العمل التدريبية، وقد نُظمت الأولى في عام ٢٠١١، والثانية في آذار/مارس ٢٠١٤. بمناسبة الذكرى السنوية العاشرة لاتخاذ القرار، وتناولت موضوع "إسهام قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٥٤٠ (٢٠٠٤) في نزع السلاح وعدم الانتشار على الصعيدين الإقليمي والعالمي".

وركز نحو ٢٨ دولة من أفريقيا وآسيا وأوروبا والشرق الأوسط وأمريكا الشمالية، فضلا عن العديد من المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية، على مسألة منع الجهات من غير الدول من استحداث أسلحة نووية أو كيميائية أو بيولوجية ووسائل إيصالها، أو حيازة هذه الأسلحة والوسائل أو صنعها أو امتلاكها أو نقلها أو تحويلها أو استعمالها. ونوقشت التشريعات اللازمة والتدابير الفعالة لفرض مراقبة على المواد ذات الصلة، فضلا عن أفضل سبل التوعية والتعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية المعنية، وكذلك مع المجتمع المدني والقطاع الصناعي.

وجرت الاستفادة من الخبرة المكتسبة من خلال القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) على نحو مماثل في إنفاذ المعاهدات المتعددة الأطراف الأخرى المتعلقة بإزالة أو منع انتشار الأسلحة النووية أو الكيميائية أو البيولوجية، وغيرها من المعاهدات المتعلقة بالأسلحة التقليدية. وأتاحت كازاخستان أيضا منابر لتشجيع الشفافية والانفتاح والثقة المتبادلة بين مختلف الجهات الفاعلة.

وتؤيد كازاخستان تماما سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية، باعتباره يمثل خطوة هامة إلى الأمام في تعزيز الشفافية في المسائل السياسية والعسكرية. وهذا ما يسهم بدوره، إلى حد كبير، في بناء الثقة والأمن بين الدول. ونشجع الجهات الأخرى على أن تحذو حذونا من خلال تقديم بيانات عن وارداتها وصادراتها من الأسلحة، وعن مخزونها العسكرية ومشترياتها عن طريق الإنتاج الوطني، وسياساتها ذات الصلة.

وفي عام ١٩٩٢، أنشأت كازاخستان مؤتمر التفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا، وهو اليوم نشط للغاية ويضم ٢٦ دولة من القارة. ولدى المؤتمر فهرس عن تدابير بناء الثقة الرامية إلى كفالة إرساء الاستقرار الدائم والثقة المتبادلة، ويُذكر من بين التدابير تبادل المعلومات بشأن عناصر القوات المسلحة؛ وميزانيات الدفاع؛ ووجود وحدات عسكرية أجنبية على أراضي الدول الأعضاء؛ والإخطار بالأنشطة العسكرية المقررة، بما في ذلك التدريبات، ودعوة المراقبين لحضور التدريبات العسكرية؛ وإجراء مشاورات بشأن الاحتمالات غير المتوقعة والخطرة المرتبطة بالأنشطة ذات الطابع العسكري. ويجري أيضا تنظيم زيارات متبادلة للسلطات العسكرية العليا للدول الأعضاء، والمشاركة على نحو متبادل في الأعياد الوطنية والأنشطة الثقافية والرياضية. ويتبادل أعضاء المؤتمر المعلومات عن مراحل الانضمام أو التصديق فيما يتعلق بالصكوك المتعددة الأطراف لتحديد الأسلحة ونزع السلاح، والاتفاقيات المتعلقة بالفضاء الخارجي.

وتواصل كازاخستان الإسهام في تحقيق الأمن على الصعيد دون الإقليمي والإقليمي والعالمي من خلال اتخاذ الإجراءات اللازمة لتعزيز تدابير بناء الثقة.

البرتغال

[الأصل: بالإنكليزية]

[٣١ أيار/مايو ٢٠١٦]

ترى البرتغال أن تدابير بناء الثقة تشكل عنصرا رئيسيا لتحسين السلام والأمن وتعزيزهما، وإسهاما أساسيا في إرساء الاستقرار الإقليمي، ووسيلة هامة لمنع نشوب النزاعات على الصعيد الدولي والإقليمي ودون الإقليمي.

وفي هذا السياق، دأبت البرتغال على نشر تقرير سنوي عن أنشطة التجارة الدولية والوساطة في مجال المنتجات الدفاعية على الصعيد الدولي. وتقوم البرتغال أيضا بجمع البيانات الوطنية المتعلقة بصادرات الأسلحة التقليدية، وهي بيانات تقدمها إلى الاتحاد الأوروبي لأغراض التقرير السنوي، وتقدم تقارير أيضا إلى الأمم المتحدة، وإلى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وإلى أمانة اتفاق فاسنار. وفي عام ٢٠١٤، كانت البرتغال واحدة من البلدان الخمسين الأولى التي صدّقت على معاهدة تجارة الأسلحة، وهي تضطلع بدور فعال في تعزيز طابعها العالمي. وتقدم البرتغال أيضا تقارير بشأن تدابير بناء الثقة في إطار عملية اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية.

وبالإضافة إلى ذلك، تقوم البرتغال سنويا بنشر ميزانيتها العسكرية، التي هي متاحة للمنظمات غير الحكومية ومراكز الفكر، كما تستجيب البرتغال تماما للطلبات التي ترد في هذا السياق.

وأخيراً، فيما يتعلق بتصدير الأسلحة، تنفذ البرتغال تشريعات وطنية صارمة وتمثل بشكل كامل للموقف الموحد الذي اعتمده مجلس الاتحاد الأوروبي (2008/944/CFSP)، والذي يحدد القواعد المشتركة لجميع الدول الأعضاء. وتشمل هذه القواعد احترام أشكال الحظر المفروضة على الصعيدين الدولي والإقليمي، وإرساء الاستقرار الإقليمي، وبخاصة أعمال حقوق الإنسان.

### المملكة العربية السعودية

[الأصل: بالعربية]

[١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٦]

تدعم المملكة العربية السعودية جهود الأمم المتحدة الرامية إلى تعزيز تدابير بناء الثقة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي بهدف إرساء السلام والأمن في جميع مناطق العالم. وقد دأبت السعودية دائماً على دعم كل ما ينبثق عن الجمعية العامة من قرارات تهدف إلى إقرار السلام والأمن الدوليين والإقليميين وفض النزاعات بالطريقة السلمية وإلى تعزيز تدابير بناء الثقة على جميع المستويات، حيث تؤكد التزامها بتسوية المنازعات بالوسائل السلمية وفقاً للفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة.

وتلتزم السعودية بكافة القرارات المنبثقة عن مجلس الأمن وقواعد القانون الدولي والمعاهدات والمواثيق الدولية والثنائية وتحترمها، سواء كان ذلك في إطار المنظمات الدولية أو خارجها. وانطلاقاً من ذلك، ولخطورة الأسلحة المحرمة دولياً، فقد كانت السعودية من أولى الدول التي وقّعت على أول اتفاق دولي في مجال نزع السلاح، وهو بروتوكول حظر الاستعمال الحربي للغازات الخانقة أو السامة أو ما شابهها وللوسائل البكتريولوجية (١٧ حزيران/يونيه ١٩٢٥)، الذي يعتبر الأساس والقاعدة لاتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة، ولاتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة. وهي طرف في العديد من الاتفاقيات والمبادرات الدولية المختصة بالأسلحة التقليدية والأسلحة الدمار الشامل ومنع الانتشار ومكافحة الإرهاب، وتشارك في الحراك الدولي المعني بالأسلحة



الصغيرة والخفيفة ومنع الاتجار بها بهدف تعزيز مبادئ الثقة والتعاون وإرساء الأمن والسلام بين دول المنطقة والعالم.

ويذكر من بين هذه الاتفاقيات:

- (أ) اتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية
- (ب) اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية
- (ج) معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية
- (د) معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية
- (هـ) اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر

وعلى الصعيد العسكري، فإن السعودية ترتبط باتفاقيات عسكرية مع العديد من دول المنطقة والعالم بهدف إرساء الأمن والسلام في المنطقة، كدول مجلس التعاون الخليجي، والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وغيرها من الدول الصديقة، ولذلك فإن الحكومة السعودية تقوم بتزويد القوات المسلحة بالمعدات والأسلحة العسكرية الضرورية الكافية من حيث الكمية والتنوع التي تؤمن حماية أراضيها وليس للعدوان على أي دولة أخرى، وتعدُّ السعودية من أهم الدول المانحة للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ولبرامج إزالة الألغام.

وإن من أهم الركائز في إجراءات وتدابير بناء الثقة هو تحقيق "عالمية" معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وذلك من خلال انضمام إسرائيل إلى هذه المعاهدة وإخضاع كافة منشآتها النووية للرقابة الدولية، تحت نظام الضمانات الشاملة التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وإنشاء مناطق إقليمية خالية من الأسلحة النووية، من خلال معاهدة جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من السلاح النووي، أسوة بالمناطق الإقليمية في العالم، والمعاهدات المماثلة مثل معاهدة بليندا با لعام ١٩٩٦ (أفريقيا)، ومعاهدة بانكوك (جنوب شرق آسيا). حيث من الضروري أن تستمر الجهود الدولية المتعددة الأطراف الساعية إلى التركيز على إبراز مخاطر انتشار الأسلحة النووية، وأسلحة الدمار الشامل الأخرى، من أجل إيجاد عالم خالٍ من هذه الأسلحة الفتاكة، ومن خلال التمسك بالقرارات والتشريعات الدولية الصادرة من الهيئات والمنظمات ذات الاختصاص.

## إسبانيا

[الأصل: بالإسبانية]

[ ١ حزيران/يونيه ٢٠١٦ ]

ينبغي أن يكون الهدف النهائي من وضع نظام لتحديد الأسلحة أو من اتخاذ تدابير لبناء الثقة والأمن منع نشوب النزاعات عن طريق الحد من خطر سوء الفهم أو سوء التقدير فيما يتعلق بالأنشطة العسكرية التي تضطلع بها الدول الأخرى، وتنفيذ تدابير تجعل من القيام باستعدادات عسكرية في الخفاء أمراً عسيراً، والتقليل من خطر التعرض لهجمات مباغتة، والحد من احتمالات اندلاع الأعمال العدائية بصورة عرضية.

ومن هذا المنظور، تكتسي تدابير بناء الثقة والأمن في سياق إقليمي أو دون إقليمي قيمة كبرى باعتبارها شكلاً من أشكال الوقاية المكيفة تحديداً لذلك السياق. فهي تشمل عدداً صغيراً من المشاركين، ويمكنها بالتالي أن تنطوي على قدر أكبر من الصرامة والفعالية. وتسهم جميع العوامل المذكورة أعلاه في جعل اعتماد هذه التدابير وتنفيذها أمراً يتسم بمزيد من السهولة.

وقد شاركت إسبانيا على نحو فعال، ضمن مجالها الإقليمي، في جميع المبادرات ذات الصلة؛ فهي طرف في معاهدة السماوات المفتوحة ومعاهدة تخفيض القوات المسلحة التقليدية في أوروبا، وهما معاهدتان تتضمنان مجموعة من التدابير الملزمة قانوناً. إضافة إلى ذلك، وبصفتها عضواً في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، تلتزم إسبانيا سياسياً بالإجراءات الواردة في وثيقة فيينا بشأن تدابير بناء الثقة والأمن (التي تم تحديثها في عام ٢٠١١ بهدف تحسين تنفيذها وتوسيع نطاقه)، وكذلك بالوثائق الأخرى الصادرة عن المنظمة المذكورة. وعلاوة على ذلك، أسهمت إسبانيا في تنفيذ اتفاقات تحقيق الاستقرار الإقليمي المنصوص عليها بموجب المرفق ١ - باء من اتفاق دايتون بخصوص يوغوسلافيا السابقة.

وثمة عنصر أساسي ورئيسي لأداء أنشطة التحقق فيما يتعلق بنزع السلاح والتدابير التي اتخذتها إسبانيا لبناء الأمن والثقة في الخارج، يتمثل في وحدة التحقق الإسبانية، وهي وكالة دفاع أُنشئت في عام ١٩٩١ وأوكلت إليها مسؤولية التخطيط التفصيلي للأنشطة المذكورة وأدائها.

## أوكرانيا

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٦]

لا تزال أوكرانيا على التزامها الثابت بتعزيز الثقة التي تستتبع إرساء الأمن للجميع، بما في ذلك من خلال تدابير فعالة لبناء الثقة. وعلاوة على ذلك، فقد تعزز هذا الالتزام على إثر العدوان الذي نفذته روسيا. حيث أن أوكرانيا تشاطر تماما الرؤية المتعلقة بتدابير بناء الثقة المنصوص عليها في قرار الجمعية العامة ٤٢/٧٠ وقراراتها الأخرى بشأن تدابير بناء الثقة في السياق الإقليمي ودون الإقليمي، وهي تقرر بأهميتها.

وتواصل أوكرانيا دعم جميع تدابير بناء الثقة ذات الصلة على الصعيدين دون الإقليمي والثنائي، سواء على نطاق المنطقة أو على نطاق منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وهي تشارك على نحو فعال في تحديث وثيقة فيينا المتعلقة بتدابير بناء الثقة والأمن، الصادرة عن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، كما أنها تدعو إلى توسيع نطاق تطبيقها. بالإضافة إلى ذلك، وعلى ضوء الحرب المهجينة التي تشنها روسيا ضد بلدنا، تؤيد أوكرانيا تشديد طابع هذه التدابير القائم على التدخل، بما في ذلك من خلال تخفيض العتبات اللازمة للإخطار ومراقبة التدريبات العسكرية التي، كما هو معروف، كثيرا ما تُستخدم كوسيلة للتخويف والتحضير لعدوان عسكري مباشر، وبخاصة ضد الدول المجاورة. وتؤيد أوكرانيا أيضا تحقيق زيادة في عدد عمليات التفتيش وإنشاء أفرقة التفتيش، وتعزيز آليات الحد من المخاطر، بما في ذلك من خلال استخدام بعثات لتقصي الحقائق، والتقييم المستمر لكفاءة الأدوات المستخدمة في تدابير بناء الثقة، بما في ذلك من منظور قابلية تطبيقها وفائدتها ومدى ملاءمتها أثناء النزاعات المسلحة، للحيلولة دون تكرار تجربة أوكرانيا المأساوية في أي مكان آخر.

وتولي أوكرانيا أهمية كبيرة لتدابير بناء الثقة على الصعيد الثنائي مع البلدان المجاورة في المناطق الحدودية. وحتى الآن، أبرمت أوكرانيا اتفاقات ثنائية في هذا المجال مع جمهورية بولندا، وهنغاريا، وجمهورية سلوفاكيا، وجمهورية بيلاروس، ورومانيا. وقد أظهر إجراء عمليات التفتيش على أساس التعادل، عملا بهذه الاتفاقات، الفائدة العملية الناشئة عنها في الحفاظ على الثقة والعلاقات الودية والتعاون العسكري والسياسي بين البلدان المعنية، وتعميق كل من هذه العوامل في مصلحة تعزيز واستكمال عملية بناء الثقة والأمن على الصعيد الأوروبي. وبدءا من عام ٢٠١٦، ستبدأ عمليات التفتيش مع رومانيا أيضا.

وتتسم النظم المتعلقة بتدابير بناء الثقة على الصعيد الثنائي بميزات جديدة بالملاحظة، قد يستعين بها الآخرون في وضع أو تحسين تدابير بناء الثقة، وهي: مراقبة الأنشطة العسكرية بدءاً من المستوى التكتيكي، وحظر إجراء تدريبات عسكرية على مستوى الكتيبة وما فوق على مسافة تتراوح من ١٠ إلى ٢٠ كيلومترا من الحدود، وتطبيق تدابير بناء الثقة بالقرب من الحدود ليس فقط على أنشطة القوات المسلحة، بل أيضا على أجهزة السلطة الأخرى؛ وإمكانية تمديد عمليات التفتيش لفترة إضافية من الزمن وتوسيعها لتشمل الوحدات على مستوى الكتيبة.

ومما يؤسف له هو أن المقترحات العديدة التي سبق أن قدمتها أوكرانيا لإبرام اتفاق مماثل مع روسيا قوبلت بالرفض من الجانب الروسي. ومن المؤسف أيضا أن روسيا قد أوجدت حالة مستمرة من الجمود على حساب التعاون العسكري على الصعيد الإقليمي ووضع ترتيبات بناء الثقة بين الدول المطلة على البحر الأسود، من قبيل مجموعة العمل المعنية بالتعاون البحري في منطقة البحر الأسود، وتدابير بناء الثقة والأمن في المجال البحري في البحر الأسود.

وعلى الرغم من الحالة الأمنية المتدهورة في منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا الناجمة عن سلوك قيادة الكرملين الحالية، ترى أوكرانيا أن الخبرة المكتسبة في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، في ظلّ تدابير بناء الثقة، تستحق أن تولي الاهتمام المناسب، وأنّ وثيقة فيينا التي أنتجت قدرا كبيرا من الخبرة في مجال بناء الثقة يمكن أن توفر مثالا صالحا قابلا للتطبيق في إطار ترتيبات مماثلة يجري وضعها في مناطق أخرى من العالم.